مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين

الدكتور
زين كامل الخويسكي
جامعة الإسكندرية

الطبعة الأولى
١٩٨٩

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - اسكندرية
ت ٤ ٤٨٣٠١٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين .. وبعد ....

فهذه دراسة لغوية استقرائية لواحد من الموضوعات التى اهتم بها علماء النحو والصرف قديما ، إذ الغاية عندهم إنما تقوم على توصيل المعنى دون لبس .. ومن هنا حرص هؤلاء اللغويون على بيان كيفية منع اللَّبس وإزالته وذلك فى تقعيدهم للقواعد النحوية والصرفية وكثرة تحذيرهم من الوقوع فى اللبس وما يؤدى إليه من خلط بين الأصلى والزائد فى الحروف أو عدم فهم لدلالة الجملة أو خلط بين المرفوع والمنصوب أو بين المنصوب والمجرور أو بين المجرور و المرفوع فضلا عما يؤدى إليه اللبس من قياس فاسد كما يؤدى اللبس إلى عدم التمكن من الإعراب الصحيح للجمل أو فهم دلالتها وكذلك الخلط بين الصيغ الصرفية وما تعبر عنه .

ومن هنا بالغ اللغويون العرب فى التحذير من الوقوع فى اللبس ، قال ابن هشام :

" وأول ما يحترز منه المبتدى فى صناعة الإعراب ثلاثة أمور: أحدها أن يلتبس عليه الأصلى بالزائد ومثاله أنه إذا سمع أن أل من علامات الاسم ، وأن أحرف نأيت من علامات المضارع وأن الواو والفاء من أحرف العطف ، وأن الباء واللام من أحرف الجر ، وأن فعل ما لم يسم فاعله مضموم الأول ، سبق وهمه إلى أن ألفيت وألهبت اسمان ، وأن أكرمت وتعلمت مضارعان ... الخ"(1)

---

(1) مغنى اللبيب ، جـ2 ، ص ٦٦٨ ، لابن هشام ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد .

وقال ابن هشام " ومما يلتبس على المبتدى أن يقول في نحو (مررت بقاضٍ) ان الكسرة علامة الجر ...." (1)

قال ابن هشام " وحكى العسكري في كتاب التصحيف أنه قيل لبعضهم : مافعل أبوك بحمارِه ؟ فقال : باعِهِ ، فقيل له : لم قلت باعِهِ ؟ قال : فلم قلت بحمارِه ؟ فقال : أنا جررته بالباء ، فقال : فلم تجر باؤك وبائي لاتجر ؟ " (2)

من هنا حرص اللغويون القدامى على بيان كيفية منع اللبس وإزالته وذلك في تقعيدهم للقواعد النحوية والصرفية وتنبيههم على مواطن اللبس والتحذير منه ..

ولقد بذلت قصارى جهدي في تتبع المواضع التي ورد فيها اللبس في القواعد النحوية والصرفية في كتب التراث وفي كتب اللغة والصرف وأخص منها كتاب " همع الهوامع - شرح جمع الجوامع في علم العربية " للامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي باعتناء السيد محمد بدر الدين النعساني طبعه دار المعرفة - بيروت ..

ومرجع اهتمامنا بهذا الكتاب إلى أنه جمع أقوالا كثيرة عن كتب نعلمها وأخرى لانعلمها ويبدو أنها ضاعت .

وقد حاولنا الوقوف على مواضع اللبس في النحو والصرف مع التعرف على الفروق فضلا عن إعادة قراءة كتب التراث وتبيين أدلة كل فريق من النحاة أو الصرفيين حول مافيه

(1) السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ٦٧٠ .
(2) السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ٦٦٩ .

لبس على حدة ..

ثم تابعنا ما جاء في كتب اللغة من طرائق لمنع اللبس وتحرير العبارة لتؤدى معنى لا عوج فيه .

ولقد استرعى أمن اللبس نظر بعض العلماء المحدثين ولاسيما الأستاذ الدكتور : تمام حسان عمر فتناول فى مقاله (أمن اللبس) المنشور بحوليات دار العلوم ١٩٦٩م هذه القضية محدداً الأسباب التى توقع فى اللبس ولم يرجعها إلى العلامة الإعرابية فقط وإنما أرجعها إلى عوامل شتّى .. كما أوضح أن القرائن جميعها مسئولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ..

كما قُدمت أطروحة للدكتوراه بكلية دار العلوم بعنوان " وسائل منع اللبس فى اللغة العربية " للدكتور عبدالقادر أبو سليم وهى مبنية على مقال أستاذنا الدكتور/تمام حسان..

وقرأت بحثاً بعنوان " علامات الإعراب بين النظر والتطبيق " منشور بمجلة معهد اللغة العربية - جامعة أم القرى ،العدد الثانى ١٤٠٤ هـ للدكتور أحمد علم الدين الجندى .. وقد عرض فيه لبيان أثر تضافر القرائن النحوية على أمن اللبس وذلك من خلال عدد من النصوص التطبيقية .. رأيت أن أشير إليه

ومع إعجابنا الشديد بريادة الدكتور تمام حسان وما قدمه الدكتور / عبدالقادر أبو سليم والدكتور الجندى

الا أننى لم أسلك سبيلهم ولم أتبع منهج أى منهم .. وإنما حاولت أن أضع بين يدى القارئ المواضع المختلفة التى ورد فيها اللبس مع محاولة القدماء ووسائلهم لإزالته ..

وقد كنت موضوعياً فلم أضف إليهم ولم أنقص مما ورد لديهم وإنما كنت أميناً فى الاستقصاء والنقل والتحرى ..

إذ حاولت قدر المستطاع إحصاء مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين وبيان كيفية معالجتهم لها حتى لا يقع المتحدث فى لبس إذ عولج اللبس عندهم من خلال : -

١ - رفعهم للبس بواسطة الحرف وذلك إمّا :

أ - بزيادة حرف فى الجملة .

ب - أو بحذف حرف من الكلمة أو الجملة .

جـ - أو بالحذف والتعويض .

٢ - رفعهم للبس من جهة الترتيب فى الجملة .

٣ - رفعهم له عن طريق الصياغة .

وقد ارتبطت هذه المعالجات بكل من النحو والصرف على سواء وأهم ما تمثلت فيه جهود الباحث هو محاولة التنبيه على هذا الموضوع - فضلا عن اتفاقه مع القدماء فى التحذير من الوقوع فى اللبس رغبة فى الحفاظ على لغتنا العربية وصيانة لقواعدها وقوانينها من أى اضطراب أو غموض قد يؤدى بالمتحدث أو المتلقى إلى طمس المعنى أو ضياع الحقيقة

لأن اللغة العربية هي الإبانة والتوضيح فهي لغة القرآن ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ الشعراء ، آية ١٩٥ . وفيما يلي عرض لموضوع البحث :

* اللَّبس بالفتح مصدر . وقولك لبس عليه الأمر : خلطه وجعله مشتبها بغيره أو خافيا ..

واللبس أيضا بمعنى الشك (١) ومايعنينا هنا اللبس الذي بمعنى الخلط ..

* **الآيات القرآنية الوارد فيها اللبس بمعنى الخلط :**

ورد بهذا المعنى في عدد من الآيات القرآنية نذكر منها : -

قوله تعالى : ﴿ ولا تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالبَاطِلِ ﴾ (٢) أي تخلطوا .

وقوله تعالى في شأن أهل الكتاب :

﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ الحَقَّ بالبَاطِلِ وتَكْتُمُونَ الحَقَّ وأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ آل عمران ، آية ٧١

---

(١) لسان العرب ، مادة لبس ، قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية ، ص ٣٣٩ مادة لبس .

(٢) البقرة ، آية ٤٢ .

وقوله تعالى فى شأن المؤمنين :

﴿ وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾

الأنعام ، آية ٨٢

وقوله تعالى فى شأن الكفار :

﴿ وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴾

الأنعام ، آية ٩

واللبس فى اللغة العربية بهذا المعنى أو ذاك محذور كما بيّنا لأن اللغة العربية لغة الابانة كما قال تعالى ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾

الشعراء ، آية ١٩٥

وقوله تعالى :

﴿ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾

النحل ، آية ١٠٣

ومن ثم وضع ما يزيل هذا اللبس إذا خيف (١) .

وسنعرض فيما يلى المواضع المتضمنة للبس فى النحو والصرف من خلال الطرائق التى وضعها اللغويون العرب

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى ، ج ١ ، ص ٢٧٠ ، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد ، طبعه الفنية المتحدة ١٩٧٥م .

لإزالته ومنعه ..

وقد تمثلت طرائق العرب فى رفع اللبس فيما يلى :

أولا : رفع الإلباس بواسطة الحرف :

وذلك على النحو التالى :

أ - بزيادة الحرف .

ب - بحذف الحرف .

ج - بالحذف والتعويض .

وسوف نعرض لبيان ذلك على النحو التالى :

١ - منع اللبس بواسطة زيادة الحرف :

ورد ذلك فى كل من النحو والصرف .

أ - فى النحو :

زِيدَ حرف الجر من للتفريق بين التمييز والحال وذلك فى نحو :

قولهم : " لله دره من فارس "

وقولهم : " حسبك به من ناصر "

* قال ابن يعيش (١)

" فإن قيل : كيف جاز دخول (من) هنا

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ط١ ، ص ٧٣ .

على النكرة المنصوبة مع بقائها على افرادها ، ولا يقال : هو أفرس من عبد ، ولاعندى عشرون من درهم ، بل يرد إلى الجمع عند ظهور (من) نحو : من العبيد ومن الدراهم .

فالجواب أن هذا الموضع ربّما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنك إذا قلت :

ويحه رجلاً ،ولله دره فارسًا ، وحسبك به ناصرا ، جاز أن تعنى فى هذه الحال ، فلما كان يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول (من) ..

ب ـ فى الصرف :

بزيادة الواو فى صياغة اسم المفعول من الثلاث المبنى للمجهول ..

وبيان ذلك أن :

اسم المفعول يصاغ من الفعل المضارع المبنى للمجهول بقلب حرف المضارعة ميمًا ، فكان قياس اسم المفعول من الثلاثى نحو :

ضُرِب ، و قُتِل على مُفْعَل بأن يقال : مُضْرَب ، و مُقْتَل ليكون جاريًا على يضرب ويقتل الا أنه عدل عنه إلى مفعول لئلا

يلتبس باسم المفعول من أفعل .

* نحو :

مُكْرَم ، و مُضْرَب

من أَكْرَم ، و أَضْرَب

وخص الثلاثى بالزيادة لقلة حروفه ..

يرى ابن مالك أنه :

لولا زيادة النون بعد الألف والياء فى المثنى وبعد الواو و الياء فى الجمع لا لتبس حال الإضافة بعدمها و لالتبس حال المفرد بالمثنى .

ويرى ابن جنى :

أنها فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد معللاً ذلك بأنك :

إذا قلت زيداً يلتبس بالمفرد المنصوب حال الوقف

وقد حمل التثنية و الجمع على ذلك أيضا (١) ..

---

(١) همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٤٨ .

٢ - منع اللبس بواسطة الحذف :

أ - في النحو :

* حذف الجر في الممنوع من الصرف كراهية أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم .. لأنه حكى حذف ياء المتكلم وابقاء الكسر في غير النداء ..

وحذف أيضا كراهة أن يلتبس بالمنبيات على الكسر

* نحو :

حَذَامِ و قَطَامِ

فلما منع الكسر حمل جره على نصبه فجر ، بالفتحه كما ينصب بها لاشتراكهما في الفضيلة بخلاف الرفع فإنه عمده..(١)

وفي إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر

* في حالة الجزم يرى أبو حيان أن القياس هو أن الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذف

---

(١) همع الهوامع ، ج ١ ، ص ١٦ ، ص ٢٤ .

الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع

وأن حروف العله انحذفت عند الجازم

لا بالجازم لأن الجازم لايحذف إلا ما كان

علامة للرفع وحروف العله ليست علامه له

بل العلامة ضمه مقدره (1) ..

* ويجوز بلا شذوذ حذف (لا النافية) مع مضارع

لم يؤكد بالنون ..

* نحو : قوله تعالى :

* قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ *

يوسف ، آية ٨٥

أى لا تفتئو

للعلم بأن الإثبات غير مراد لأنه لو كان

مراداً لجيء باللام والنون بخلاف المؤكد بها

لأنه يلتبس حينئذ بالمثبت (2) ..

* قيل بأن الفعل اللازم يتعدى للمفعول به

بحذف حرف جر مخصوص سماعا لاقياسا مع

أنّ و أنْ المصدريتين إذ لا لبس

---

(1) همع الهوامع ، جـ1 ، ص52 .

(2) السابق نفسه ، جـ2 ، ص43 .

* نحـــو :

عجبت أنْ تذهب وأنّك ذاهب (1)

(أى من أن تذهب ومن أنك ذاهب)

وأشار ابن مالك إلى ذلك بقوله (2) :

نَقْلاً وفى أنّ وأنْ يَطّرِدُ
مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كعجبتُ أنْ يَدُوا

* فى حالة حذف الحرف الذى يتعدى به الفعل اللازم .. يرى الأخفش الصغير أن يعتمد على القياس إذا أمن اللبس ..

نحـــو :

وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى (3)

(أى لقضى علىّ)

* إنما امتنع حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند البصريين لئلا تلبس الإشارة المقترنة بقصد النداء بالإشارة العارية عن قصد النداء، لايقال : ينتقض هذا بالعلم ، لأنه تلتبس

---

(1) شرح ابن عقيل ، جـ1 ، ص 538 ، همع الهوامع ،جـ2 ،ص 82

(2) شرح ابن عقيل ، جـ1 ، ص 538 .

(3) همع الهوامع ، جـ 2 ،ص 81 .

العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء ، لأنا نقول بناؤه على الضم فى أعم الصور قرينة تدل على النداء وهذه القرينه منتفية فى اسم الاشارة (١) ..

* امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء فإنه مفتوح مثلها ، ولايكفى الإعراب فارقاً لوجود اللبس فى المقصور والمبنى فى حالة الوقف (٢) ..

* وفى عطف النسق :

قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة إذ لا لبس .

* نحو :

قوله تعالى :

﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ " البقرة ، آية ١٨٤ .

أى فأفطر فعليه عدة من أيام أخر فحذف (أفطر) والفاء الداخلة عليه .

---

(١) ينظر الانصاف فى وسائل الخلاف ،ص ٣٣٥ وما بعدها ، الأشباه والنظائر للسيوطى ،ج ٩ ، ص ٢٧٣ .

(٢) شرح المفصل ، ج ٢ ،ص ١١ ، ص ١٢ .

أشار ابن مالك الى ذلك بقوله : (١)

و الفاءُ قد تُحذَفُ مع ما عطفت
والواوُ إذ لالبْس وهى انفردت

ب - فى الصرف :

* تحذف الألف من مَفَاعِل ومَفَاعِيل ان أمن التباسه بالمفرد .

* نحو :

مِحْرِيب و تِمْثِيل و شِيْطِين

لأن مفردها مِحْرَاب وتِمْثَال وشَيْطَان

وذلك بخلاف دَرَاهم الذى يكتب بألف حتى لايلتبس بدرهم .. (٢)

* شرط حذف الألف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير ملتبس ولا مضاعف ولا معتل اللام

فلا تحذف من نحو :

الطالحات لالباسه بطلحات

ولا من نحو :

حاذرين لالباسه بحذرين (٣)

---

(١) شرح ابن عقيل ، ج ٢ ، ص ٢٤١ .

(٢) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٢٤١ .

(٣) السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٤١ .

* جزم ابن مالك بحذف احدى الـلـينيـــــين المتماثليــــن .

* نحـــــو :

آدم و آمـــن و آل وداود وطـــاوس

وذلك بشرط ألا يلبــس .. (١)

* لايحـذف أحـد اللـينيــين من الكلمة إذا حـدث التبـــاس

وذلك على النحو التــالى :

* نحـــــو :

قــرأ حـذرا من التبـــاس المثنــى بالمفــرد

* و نحـــو :

قاريــين حـذرا من التبـاس المثنــى بالجمـــع

وقــؤ و ل و صـؤ و ل حذرا من التبـاسه بقــول وصـــول .. (٢)

---

(١) همـع الـهـوامـع ، ج ٢ ، ص ٢٤١ .

(٢) الـسابق نفـســه ، ج ٢ ، ص ٢٤٢ .

* لايحذف من الاسم حرف إذا خيف اللبس

* نحو :

عامر و عباس

فلو حذف لالتبس بعمر و عبس (1)

* لم يثبت حذف لام التعريف فى مثنى التى

لأنه لايلتبس بجمعه (2) ..

٢ - منع اللبس بواسطة الحذف والتعويض :

* فى النحو :

* حذف حرف النداء (يا) وتعيين (وا)

وذلك اذا التبس المندوب بغيره .

قال ابن مالك فى ألفيته :

وللمنادى النَّاءِ أو كالنَّاءِ " يَا " ،
و أَىْ ، وَ آ " كَذَا " أَيَا " ثم "هَيَا"
والهمزُ للدَّانِي ،و " وَا " لِمَنْ نُدِبْ
أو " يَا " وغَيْرُ " وا "لدىاللبسِ اجتنِبْ (3)

---

(1) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ .

(2) السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ .

(3) شرح ابن عقيل " ألفية ابن مالك " ، ج ٢ ، ٢٥٥ .

* يجوز أن يقال في النداء في

نحو :

يا أبي ، و يا أمي

يا أبتِ ، و يا أمتِ

بحذف ياء الإضافة وتعويض التاء منها.

قال ابن يعيش "

" ولاتدخل هذه التاء عوضا فيما له مؤنث من لفظه لو قلت في : ياخالي وياعمي ياخالة وياعمة لم يجز ، لأنه كان يلتبس بالمؤنث ، فأما دخول التاء على الأم فلا اشكال ،لأنها مؤنث ، وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة

* نحو : " راوية وعلامة "(1)

وأشار ابن مالك إلى ذلك بقوله(2) :

وفي الندا أبتِ أمتِ عرض

واكسر أو افتح ومن اليا التا عِوض

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش ، ج 2 ، ص 11 ، ص 12 .

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج 2 ، ص 275 ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد.

ثانيا: رفع الالبــاس مــن جهــة الترتيــب :

أ ـ فى النحـــو :

* يجب تقديم الفاعل على المفعول إن خيف اللبس بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينه ، إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلاّ بالرتبة كضرب موسى عيسى ، فموسى فاعل وعيسى مفعول به .. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :(1)

وَأَخِّرِ المفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ

* أجاز الكسائى تقديم المحصور بإلاّ فاعلا كان أو مفعولا لأمن اللبس فيه (2) وذلك على النحو التالى :

١ ـ تقديم المفعول المحصور بإلاّ كقولك:

ما ضرب إلا عمرا زيدٌ

ونحو قول الشاعر (3) :

تزودتُ من ليلى بتكليم سَاعَةٍ
فما زاد إلاّ ضعفَ مابى كَلاَمُهَا

٢ ـ تقديم الفاعل المحصور بإلاّ كقولك :

ما ضرب إلاّ عمرو زيدا

---

(1) شرح ابن عقيل ، جـ ١ ، ص ٤٨٦ ، وينظر شرح الأشمونى جـ ٢ ، ص ٥٧ ، همع الهوامع ، جـ ١ ، ص ١٦١ .

(2) همع الهوامع ، جـ ١ ، ص ١٦١ .

(3) البيت منسوب لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ـ شرح بن عقيل ، جـ ١ ، ص ٤٩١ ، والشاهد فيه (فما زاد الا ضعف مابى كلامها ، حيث قدم المفعول به (ضعف) على الفاعل (كلامها) .

ونحو قول الشاعر : (١)

فلم يدر إلّا اللهُ ماهيجت لنا
عشية آناءُ الديار وشامُها

* إذا بنى الفعل المتعدى إلى مفعولين (من باب " أعطى ") للمجهول :

يجوز اقامة المفعول الأول وكذلك الثانى بالاتفاق

فتقول :

كُسِيَ زيدٌ جُبّةً
وأُعطِيَ عمرٌو دِرْهمًا

أو نقول :

أعطى عمرًا درهمٌ
و كُسِيَ زيدًا جبةٌ

وذلك إذا لم يحصل لبس باقامة المفعول الثانى ..

أما إذا حصل لبس وجب إقامة الأول ..

وذلك نحو :

أعطيتُ زيدًا عمرًا لتصبح أُعطِيَ زيدٌ عمرًا بإقامة الأول .. ولا يجوز حينئذ إقامة الثانى لئلا يحصل لبس لأن كل واحد منهما أن يكون آخذا.

---

(١) البيت لم يعرف قائله ـ شواهد سيبويه ،ج ١ ،ص ٢٧٠ ، شرح ابن عقيل ،ج ١ ،ص ٤٨٩ ، الشاهد فيه قوله (فلم يدر الا الله ما ..) حيث قدم الفاعل المحصور بالا على المفعول به ..

وأشار ابن مالك إلى ذلك بقوله[1] :

وباتِّفَاقٍ قَدْ ينوب الثانِ من
بابِ كسَا فيما التباسُهُ أُمِنْ

* فى باب (ظن أو أعلم)

قال قوم بجواز نيابة المفعول الثانى إذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا ظرفا مع أن الأحسن إقامة الأول .

* نحـو :

ظنت طالعةٌ الشمسُ
و أعلم زيداً كبُشك سَميناً

ويمتنع إن ألبس

* نحـو :

ظن صديقُك زيداً
أو أعلم بشرٌا زيداً قائماً[2]

ويرى طلحة وابن عصفور وابن مالك أنه يمتنع إقامة المفعول الثانى فى باب (ظن ، وأعلم) ألبس أولم يلبس[3]

* يجب تقديم الخبر على المبتدأ إن كان مسنداً إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس .

---

(١) شرح ابن عقيل ،ج ١ ،ص ٥١١ ،ص ٥١٢ ، ينظر شرح التصريح على التوضيح ،ج ١ ،ص ٢٨١ ، وجمع الهوامع ،ج ١،ص ١٦٢

(٢) شرح التصريح ،ج ١ ،ص ٢٨١ ، همع الهوامع ،ج ١،ص ١٦٢

(٣) السابقان نفسهما .

* نحـــو :

ما فى الـدار إلّا زيـــدٌ

و إنّما فى الدار زيـــدٌ (١)

إن تعدد صاحب الحال وتفرق الحالان يجوز حمل الحال الأول على الاسم الثانى للموالاه وحمل الحال الثانى على الاسم الأول وذلك إذا لم يحدث لبس قال السيوطى :

" ولو جعلت الأخير للأول لجاز مالم يلبس " (٢)

* نحـــو :

منحـدراً	مصـعـداً	زيـداً	لقيتُ
حال /٢	حال/١	مفعول بـه	فعل وفاعـل

وإن خيف اللبس تعين أن يكون الحال الأول للفاعـــل (الضميـر التـاء) والحال الثانى للمفعول بـه ..

ذكر السيوطى أنه قد ورد فى التمهيد أن العرب تجعـل الحال المتقدم للفاعل والحال المتأخر للمفعـــول (٣).

ب ـ فـى الصـــرف :

* يرى الكوفيون وابن مالك أن المفرد والمثنى والجمع قد يوضع كل منها موضع الآخر إذا أمن اللبس .. ويتفق هذا مع ما عليه قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ و النادر (٤).

---

(١) همع الهوامع ، ج ١ ، ص ١٠٣.
(٢) همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٤٤.
(٣) السابق نفســه .
(٤) السابق نفســه ، ج ١ ، ص ٥٠ .

ثالثا : منع اللبس من طريق الصياغة :

أ ـ فى النحو:

* عن نون الوقاية :

يرى ابن مالك أن نون الوقاية تقى من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل أكرمنى .. ومن التباس ياء المتكلم بياء الخطاب فيه ومن التباس الفعل بالاسم.

* فى الضمير :

ـ فى ضمير (من وما و أل وأى و ذو و ذات وكم وكأين) الموصولات يجب مراعاة المعنى إن حصل بمراعاة اللفظ لبس. (١)

* نحو:

أعط من سألتك

إذ لو قيل : من سألك لألبس المذكر بالمؤنث (٢)

وإذا اعتبر اللفظ ثم المعنى جاز العود إلى اعتبار اللفظ بقلة

* نحو:

قوله تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾

لقمان ، آية (٦)

---

(١) همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٦٤ .

(٢) السابق نفسه ، ج ١ ، ص ٨٧ .

* **في علة الاتيان بالمضمرات :**

قال ابن يعيش : إنما أُتى بالمضمرات لضرب من الايجاز واحتراسا من الالباس ، أما الايجاز فظاهر لأنك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم..

وأما الالباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك

فإذا قلت :

زيد فعل زيد

جاز أن يتوهم في زيد الثاني أنه غير الأول وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست ،وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات .. والمضمرات لا لبس فيها ، واستغنت عن الصفات ،لأن الأحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغائب تغنى عن الصفات .(١)

* **الضمير العائد على المبتدأ :**

قال بعضهم بأنه يجوز حذف الضمير العائد على المبتدأ بشرط ألا يكون مؤديا إلى لبس ..

* نحو :

زيد ضربته في داره

فنقول :

زيد ضربت (٢)

---

(١) شرح المفصل ، ج ٣ ، ص ٨٣.

(٢) همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٩٧.

* **الخبـــر المشـتـــق :**

يرى البصريون أنه إن جرى الخبر المشتق على غيـــر من هولــه وجــب ابراز الضميــر ســواء خيــف اللبـــس

* نحـــــو :

زيد عمر و ضاربــه هـــو

أم أمــن اللــبــس

* نحـــــو :

زيـــد هنـد ضــاربهـــــا

أى فيجب ابراز الضمير فى الموضعين عند البصريين وأشار إلــى ذلك ابن مالك بقولــه (١) :

وأبرِزَنْــهُ مطلــقــًا حيـثُ تَـلاَ

مـا ليــس مـعـنــاهُ لَــهُ مُحَصَّـــلاَ

- أمـا الكوفيون فقـالـوا :

إن أمــن اللبس جاز إبراز الضمير وجاز استتـــاره

ففى قولنـــا :

زيــدٌ هنــدٌ ضاربهـــا هـــو

يجوز إبراز (هــو) ويجوز عدم إبرازه ..

- وإن خيــف اللبس : وجب إبراز الضميـــــر

لأنــه إذا لم يـؤت بـالضميـر وقلنـــــــا :

زيـــدٌ عمـــرٌو ضــاربـــه

لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدًا ،وأن يكون عمــرًا ..

---

(١) شرح ابن عقيل ، جـ ١ ، ص ٢٠٦
وينظر : همـع الهوامع ، جـ ١ ، ص ٩٥ ، ص ٩٦

ومن هنا كان ابراز الضمير مزيلاً للبس حينما ورد في هذا المثال :

زيدٌ عمروٌ ضاربه هو

فتعين أن يكون (زيدٌ) هو الفاعل دون لبس ..

وقد عبر ابن مالك عن هذا المعنى في الكافيه بقوله (1) :

وإنْ تَلاَ غيرَ الذي تَعلّقا
به فأبرزِ الضميرَ مُطلقا
في المَذهبِ الكوفيِّ شرطُ ذاكَ أنْ
لا يُؤمَنَ اللبسُ ، ورأيُهم حَسَن

فنلحظ من ذلك أن ابن مالك قد اختار هنا مذهب الكوفيين في هذه المسألة واستحسنه وإن كان رأيه فيما ورد في الألفيه متفقا مع البصريين ..

أما عن اختيار ابن مالك للمذهب الكوفي (2) فقد اتضح في غير الألفية من كتبه حيث استدل عليه بما حكاه الفراء عن العرب في قولهم :

كل ذي عين ناظرة إليك (أي هي)

---

(1) هامش شرح ابن عقيل ، ج 1 ، ص ٢٠٧ .
(2) شرح ابن عقيل ، ج 1 ، ص ٢٠٧ ، ص ٢٠٨
همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٩٦ .

ونحـو قـول الشاعـر :[1]

قَومِـي ذُرَا المَجْدِ بِانُـوهـا وقدعلمتْ
بِكُنْـهِ ذلِـك عـدنــان وقَحْـطــان

والتقدير : بانوها هم ، فحذف الضمير لأمـن اللبس ..

* قيل بأن العلة فى منع جر (حتى) للمضمر هوخشية التباسها بالعاطفة[2] قال بن هشام " ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل فى العاطفة (قاموا حتى أنت ،وأكرمتهم حتى إياك بالفصل)
لأن الضمير لايتصل بعامله .. وفى الخافضة (حَتَّـاك) بالوصل وحينئذ فلا التبـاس "[3].

---

(١) البيت لم يعرف قائله ـ لسان العرب مادة (ب ن ى)
استشهد به ابن مالك فى شرح ابن عقيل ،ج ١ ،ص ٢٠٨
والشاهد فيه قوله " قومى ذرا المجد بانوها " حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا دون أن يبرز الضمير ...ويرى البصريون أن هذا البيت غير موافق للقياس وهو شاذ لأن الضمير عندهم لابد أن يظهر فى كل حال سواء أمن اللبس أو لم يؤمن ..

(٢) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٢٣ .

(٣) مغنى اللبيب ، ج ١ ، ص ١٢٣.
ينظر : همع الهوامع ،ج ٢ ، ص ٢٣ .

* الإعـــراب :

* يذهب البصريون إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء ولـولاه لوقع اللبس بخلاف الفعل فإن الالبـاس فيه لايعرض لاختلاف صيغـه باختلاف المعانـى.

* أما الكوفيون فيذهبون إلى أن الإعراب أصل فى كل مـن الاسم والفعل لأن اللبس الذى أوجب الإعراب فى الأسماء موجـود فى الأفعال فى بعض المواضع .

* نحـــو :

لا تـأكـل السمـك و تشـرب اللبـــن (بالنصـب نهى عن الجمـع بينهمـا / وبالجزم نهى / عنـهمـا مطلقــا وبالرفع نهـى عـن الأول

وإباحة الثانـى

وأجيـب بـأن النصـب على إضمـار أن

والجزم على ارادة لا والرفـع على القطع (١)

أما أبو حيان (٢) فقد جوز فى حالة اللبس أن يكرر الفاعل الظاهر ليزول اللبس

فيقــال :

زيـدٌ عمرو يضربـه زيـــدٌ

وذلك بايقـاع الظاهر موقع المضمر .. ويرى السيوطـى (٣) أن ذلك ضعيف فى غير موضع التفخيم .

---

(١) همع الهوامـع ، ج ١ ، ص ١٥ .

(٢) السابق نفســه ، ج ١ ، ص ٩٦ .

(٣) السابق نفســه ، ج ١ ، ص ٩٦ .

* لا تدخل اللام على أداة الخبر إن كان شرطا حذرا من التباسها باللام الموطئة التى تصحب أداة الشرط كثيرا.

فلا يقال : (١)

إن زيدا لئن أكرمنى أكرمته

* إذا أهملت (إن) المكسورة الهمزة لزمت اللام فى ثانى الجزئين بعدها وذلك للفرق بينها وبين (إن) النافية لالتباسها حينئذ بها..

* نحو :

إن زيد لقائم

(٢)

ومن ثم لاتلزم مع الاعمال لعدم الالباس

* جواز حذف العامل :

* أجاز الجرمى وابن جنى وابن مالك حذف عامل الفاعل حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه

فلو قيل :

يوعظ فى المسجد رجال (على معنى لفظ رجال)

لم يجز لصلاحية اسناد يوعظ إليهم وذلك بخلاف :

يوعظ فى المسجد رجال يزيد

(٣)

فإنه يجوز لعدم اللبس بين الفاعل ونائب الفاعل.

* أجاز بعض النحويين إلاّ سيبويه حذف عامل الفاعل إذا كان هناك دليل على إضمار الفعل ولم يلبس..

---

(١) همع الهوامع ، ج ١ ، ص ١٣٩.
(٢) السابق نفسه ، ج ١ ، ص ١٤١.
(٣) السابق نفسه ، ج ١ ، ص ١٦٠.

ومثلوا بقولهم :

زيداً عمراً بمعنى ليضرب

زيدُ عمراً[1] .

* المنادى :

وخص المنادى العلم المفرد بالبناء على الضم لئلا يلتبس بغير المنصرف لو فتح و بالمضاف للياء لو كسر[2].

* تنوين المنادى العلم أو النكرة المقصودة للضرورة[3] :

إذا اضطر شاعر لتنوين هذا المنادى كان له تنوينه بالضم وكان له تنوينه بالنصب حيث ورد السماع بهما .. وقد أجمع النحاه على التنوين ثم اختلف هل الأولى بقاء الضم أو النصب ..

فذهب الخليل وسيبويه والمازنى إلى البناء على الضم فى المنادى العلم والنكرة المقصودة .

* نحو :

قول الشاعر[4]

سَلامُ اللّهِ يامَطَرٌ عليها

وليس عليك يامطرُ السَّلامُ

أما أبو عمرو وعيسى بن عمروالجرمى والمبرد فذهبوا إلى البناء على النصب .

---

(١) السابق نفسه .

(٢) السابق نفسه ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

(٣) شرح ابن عقيل ، ج ٢ ، ص ٢٦٢ ، همع الهوامع ،ج ١ ،ص١٧٣

(٤) البيت للأحوص الأنصارى ، استشهد به ابن مالك ورد فى شرح ابن عقيل ، ج ٢ ،ص ٢٦٢ والشاهد فيه قوله " يامطر " الأول حيث نون بالضم للضرورة .

* نحـــو :

قول الشاعـر : (١)

ضـربتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وقالــتْ

يا عديًّا لـقـد وَقَـتْـكَ الأَوَاقِـي

* فى العلـــم :

* واختـار ابن مالك الضم فى العلم والنصب فى النكـــرة المقصودة (٢) .

أمـا السيوطى : فـاختـار النصب فى العلم والضم فى النكـرة المعينـة حيث قـال :

" وعنـدى عكسـه وهو اختيـار النصب فى العلم لعدم الإلبـاس فيه والضم فى النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة غيرالمقصودة إذ لافارق حينئذ إلاّ الحركة لاستوائهما فى التنوين ولم أقـف على هذا الرأى لأحـد " (٣)

* فى ترخيم المنـادى :

* وفى ترخيم المنادى العلم المركب تركيب مزج :

مذهب البصريين كلهم بحذف الثانى فيـه

فيقـــال

فـى حضر مـوت	ياحضـرُ
وَ فـى خمسة عشـر	ياخمـس
و فى سيبـويـه	يا سيـب

(١) البيت للمهلهل ابن ربيعه ـ شرح ابن عقيل ،جـ ٢ ،ص ٢٦٢ . الشاهد فيه (يـا عـديـا) حيث نون بالنصب للضرورة..

(٢) شرح ابن عقيل ، جـ ٢ ، ص ٢٦٢ ، همع الهوامع ،جـ١ص١٧٣

(٣) همـع الهوامـع ، جـ ١ ، ص ١٧٣ .

إلا أن ابن كيسان منع ذلك لأنه يلتبس بالمفردات (١)

* في نداء المرخم :

* وفي نداء المرخم يذهب ابن مالك إلى أنه يتعين الانتظار في موضعين أحدهما ما فيه تاء التأنيث إذا خيف التباسه لأن التمام فيه يوهم أنه مذكر ....

* نحو :

عمره وضخمه وعادله وقائمه (٢)

أما أبو حيان فذهب إلى ماذهب إليه شيوخه من اعتبارهم للبس في الصفات وليس في الأعلام. (٣)

* علة إعراب الاسم :

في بيان علة إعراب الاسم ذهب النحاة إلى أن الإعراب إنما جئ به في الاسم ليدل على المعاني المعتوره عليه..

كقولهم :

ما أحسن زيد (بالرفع) في النفي

و بالنصب في التعجب

و بالجر في الاستفهام

فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني (٤)

وذهب السيوطي إلى أن الإعراب إنما وقع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها، ولذلك استغنى عنه في الأفعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج إليه، ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب

(١) همع الهوامع ، ج ١ ، ص ١٨٣.
(٢) السابق نفسه ، ج ١ ، ص ١٨٤.
(٣) السابق نفسه ، ج ١ ، ص ١٨٤
(٤) شرح التصريح ، ج ١ ، ص ٧٤ ، همع الهوامع، ج ١، ص ١٥

ليزيل اللبس عند اعتوارها.[1]

* جواز جر أحد مفعولى ظن ونصب الثانى بفعل التعجب :

يجوز جر أحد مفعولى ظن ونصب الثانى بفعل التعجب وذلك إذا أمن اللبس.

* نحو : ما أظن زيدا لبكرا صديقا

وإن خيف اللبس أدخل اللام عليها

* نحو : ما أظن زيدا لأخيك لأبيك.

والأصل ظن أخاك أباك ..[2]

* النعت السببى :

ينعت باسم الفاعل المتعدى لواحد إن أمن اللبس

* نحو :

هذا ضارب الأب زيدا (فى هذا ضارب أبوه زيدا) فإن لم يؤمن اللبس لم يجز ..[3]

* جواز استعمال المتعدى صفه مشبهه :

يرى أبو على الفارسى جواز استعمال المتعدى صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا مطلقا دون التقييد بأمن اللبس.

* نحو : ما الراحمُ القلبِ ظلاماً وإن ظلما

إلاّ أن ابن مالك ذكر فى شرح التسهيل أن الصحيح فى جواز ذلك يتوقف على أمن اللبس.

---

(1) الأشباه والنظائر ، ج ١ ،ص ٢٧٠

(٢) همع الهوامع ،ج ٢ ،ص ٩٢.

(٣) السابق نفسه ،ج ٢ ،ص ١٠١.

ويقرر ابن مالك أن أمن اللبس يكثر فى اسم الفاعل غير المتعدى (1) .

* نحـــو :

قول الشـاعـر (٢) :

تباركتَ إنّى من عذابِك خائفُ

وإنى إليك تائبُ النفسِ راجِعُ

* التنـــازع :

* قيل بأن الضمير غير المرفوع والذى تنازع فيه الفعل واسمه إذا لم يلبس حذفه وجب اضماره

كقولـــك :

مَالَ عَنّى و مِلْتُ عَنْهُ

إذ لو حذف (عنى) لتوهم أن المراد (مال إلى) وكذا:

رغب فى ورغب عن

وذهب قوم إلى جواز اظهاره وإن لم يلبس ومنهم ابن مالك (٣)

* التوكيد اللفظى :

* وفى التوكيد اللفظى .. الأجود إذا أكدت الفصل بينها وبين الجملة المعادة بـ (ثم) إذا لم يحدث لبس .

* نحـــو :

قوله تعالى :

* أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى . ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى *

القيامه ، آية ٣٤، ٣٥

(١) السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ١٠١ .

(٢) قائل البيت عبد الله بن رواحه ـ همع الهوامع ، ج ٢، ص ١٠١

(٣) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١١٠ .

وقوله تعالى :

﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾

الانفطار ، آية ١٧، ١٨

وإذا حدث لبس لم يؤت ب (ثم)

ونقـول : ضربت زيداً ، ضربت زيداً (١)

* البدل المبايـن :

* لابد فى البدل المباين للمبدل منه من وجود قرينه توضح المراد منه وتمنع اللبس .. (٢)

* لو كان البدل لإزالة لبس لامتنع فى الغائب كما امتنع أن ينعت ..

* نحـو :

قوله تعالى ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا ﴾ الأنعام ـ آية ١٢

فكلمة الذين بدل من ضمير الخطاب وأجيب بأنه مستأنف (٣)

* يرى الأستاذ عباس حسن عدم الالتجاء إلى بدل الإضراب قدر الاستطاعة لأن احتمال اللبس فيه كثير (٤) .. وأتفق معه فى هذا الرأى ..

* خبراء أفعال الرجاء :

* فى ضوء خبر هذه الأفعال قالوا بأنه " يتعين فى خبر هذا الباب أن يعود منه ضمير على الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنبيا ولا سببيا فلا يقال :

---

(١) السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ١٢٥.
(٢) السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ١٢٧.
(٣) السابق نفسه .
(٤) النحو الوافى ، ج ٢ ، ص ٦٧٣

طفق زيدٌ يتحدث أخوه

ولا :

أنشأ عمرو ينشدانيه

لأنها جاءت لتدل على أن فاعلها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا في غيره (١) ..

ب - في الصرف :

* قياس اسم التفضيل في أفعل أن يكون على الفاعل

* نحو :

زيدٌ فاضل وعمرو أفضل منه

وليس على المفعول :

* نحو :

زيدٌ مفضول وعمرو أفضل منه

لأنهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول ،فلما كان يفضى إلى اللبس كان التفضيل على ما هو كالجزء أولى من التفضيل على الفضلة (٢).

* لايصاغ التعجب أو التفضيل من الفعل المبني للمجهول لازم أو غير لازم حتى لايلتبس الآتي من المبني للمجهول بالصيغة التي تأتي من المبني للمعلوم ..

فالفعل ضرب سمع للمعلوم وللمجهول (٣).

---

(١) همع الهوامع ، ج ١ ، ص ١٣١ .
(٢) الأشباه والنظائر ،ج ١ ، ص ١٧١ .
(٣) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٦٦ .

* ولا يصاغ أفعل التفضيل من فعل يأتي الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل حَمِر و صَفِر و عَوِر إذ الوصف منها : أَحْمَر و أَصْفَر ، وأَعْوَر وهي على وزن (أَفْعَل) واسم التفضيل أيضا منها : أَحْمَر وأَصْفَر و أَعْوَر ، وبذلك يلتبس الوصف باسم التفضيل وهذا رأي ابن مالك . (1)

* جوز ابن مالك التعجب من الفعل المبني للمجهول إذا أمن اللبس من المبني للمعلوم .

* نحو :

ما أَجَنَّه من جُنَّ (المسموعة من المبني للمجهول)

و ما أَزْهَاه من زُهِيَ (2) (المسموعة من المبني للمجهول) ..

* ما جاء من (فَعِيل) بمعنى فاعل لايجوز استعماله في المفعول وفاقا لئلا يلتبس .

* نحو :

عَلِيم وحَفِيظ وقَدِير (3)

* لو سمي رجل بوصف المؤنث المجرد

* نحو :

حائض و طامث

* فالبصريون تصرف رجوعا إلى تقدير أصالة التذكير لأن تلك أسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحملا على المعنى

---

(1) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٦٦ .
(2) السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ١٦٦ .
(3) السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ١٦٩ .

وذلك نحـــو :

قولهم : مررت بامرأة حائض (بمعنى شخص حائـض)

والدليل على ذلك أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التـاء ..

* أما الكوفيون فيمنعون بناء على مذهبهم في أن نحو حائض لم تدخله التاء وذلك لاختصاصه بالمؤنث والتاء إنما تدخل للفرق .(1)

* يُستقبح من قصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصـور ما أدى إلى التباس جمع بجمع .

* نحـــو :

رد جمع كلمة (مطاعم) إلى (مطاعيم)

فذلك يؤدى إلى التباس مطعم بمطاعـم .(2)

* جمع بعض الأسماء المؤنثة :

لم يجمعوا (حيه) على (حي) لئلا تلتبس بالحـي الذى هو ضد الميت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع

* نحـــو :

بقرة و حمامـة و جراده

فإنهم أسقطوا في جمعه الهاء وكذا في مذكره .

---

(1) همع الهوامع ، ج 1 ، ص 34 .
(2) السابق نفسه ، ج 2 ، ص 156 .

قال الكسائى : سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء الا فى (حيه) فانهم يقولون " حيه " للمذكر والمؤنث فيقولون : " رأيت حية على حية " فلا يطرحون الهاء من مذكره "(١)

* اسم المرة واسم الهيئة :

يجوز أن يرجع مافيه تاء التأنيث وليس دالا على المرة (فَعَلَه) ولا على الهيئة (فِعْلَه) يجوز أن يرجع به اليهما للدلالة على المرة والهيئة ولا تحتاج إلى الصفة إذ لا لبس وهذا رأى ابن هشام .

* نحو : كدره (٢)

* تلحق تاء التأنيث غالبا المؤنث الثلاثى عند تصغيره إذا لم يحدث لبس ..
وإن حدث لبس لم تلحقه .

* نحو :
شجر و بقر إذ لو لحقته لالتبس بتصغيره شجره و بقرة (٣)

قال ابن مالك (٤): مالم يكن بالتاء يرى ذالبس .:. كشجر وبقر وخمس

* ومما شذ فيه الحذف عند أمن اللبس قولهم :
فى (ذَوْد ، وحَرْب ، و قَوْس ، ونَعْل)
(ذُوَيد ، وحُرَيب ، و قُوَيس ، و نُعَيل)

كما شذ لحاق التاء فى الزائد عن ثلاثة أحرف

(١) الأشباء والنظائر ، ج ١ ، ص ٢٧٣.
(٢) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٦٨.
(٣) السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ١٨٩.
(٤) شرح بن عقيل ، ج ٢ ، ص ٤٨٨.

نحـــو قولـهـم :

فـى (قـدام) (قديديمـة) (١)

وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقولـه : (٢)

وشذ تــرك دون لبس و نـــدر

لحـاق تـا فيمـا ثلاثيـا كـثـر

* ترك تصغير أسماء الاشارة :

تـى و ذى و ذهـى و ذه

استغناء بتصغير تـا أو خوفا من الإلتباس بالمذكر (٣)

* فى النسب إلى عجز المضاف :

* إنما خيف من النسب إلى صدر المضاف لبس حذف الصدر، ونسب إلى العجز فيقال فى النسب إلى عبد مناف وعبد الأشهل

منافـى و أشهلـى

لأنهم لو قالو فى النسب إليه :

عبدى لالتبس بالنسبة إلى عبد القيس

فإنهم لما قالوا النسب إليه عبدى فرقوا بين ما يكون الأول مضافا إلى اسم يقصد ويتعرف المضاف الأول به وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلمية وبين ماليس كذلك، فإن (القيس) ليس بشىء معروف معين يضاف إليه (عبد) (٤)

(١) شرح ابن عقيل ، ج ٢ ، ص ٤٨٨ ، همع الهوامع ، ج ٢، ص ١٨٩

(٢) شرح ابن عقيل ، ج ٢ ، ص ٤٨٨ .

(٣) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٩١

(٤) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٧٥ ،
الأشباه والنظائر ، ج ١ ، ص ٢٧٤ ،
همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٩٣.

وأشار إلى ذلك ابن مالك بقوله (١) :

إضافة مبدوءة بابنٍ أو أبْ
أو مالَهُ التعريف بالثانى وجب

فيما سوى هذا انسبن للأول
مالم يخف لبسٌ كعبدِ الأشهلِ

* وقد يحذف عجز المركب تركيبا اضافيا فى النسب إليه إذا لم يتعرف فيه الأول بالثانى لاتحقيقا ولاتقديرا ولم يخف لبس .

* نحو :

قولهم فى النسب إلى امرىء القيس
مرئى و امرئى

لأنه لم تسبق له اضافة قبل ياء النسب (٢) .

* فى النسب إلى ما لا واحد له ينسب إلى مفرده إن لم يلتبس (٣)

* صيغة العدل فى الأعلام :

* فائدة العدل فى الأعلام خفة اللفظ ورفع لبس الصفة لأن فاعلا أصل وضعه الصفه ، فإذا عدل إلى فعل زال ذاك اللبس .

* نحو :

عُمَر معدول عن عامر
و زُفَر معدول عن زافر (٤)

---

(١) شرح بن عقيل ، ج ٢ ، ص ٥٠١ .
(٢) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٩٣ .
(٣) شرح بن عقيل ، ج ٢ ، ص ٥٠٥ ،
همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٩٧ .
(٤) الأشباه والنظائر، ج ٢ ، ص ٢٧١ .

رابعا : منع اللبس بواسطة الحركة :

١ - وجوب اقرار حركة المندوب مع ابدال الألف بمجانس لها :

إذا كان آخر الاسم المندوب كسرة أو ضمة وكان ابدالهما فتحة موقعا فى لبس وجب اقرار الحركة وابدال الألف بمجانس تلك الحركة .. فتقول فى نحو :

" فتاه " و " وافتاهو "

وفى " غلام أخيه " " واغلام أخيهى "

* لأنك لو أبدلتها ألفا فقلت واختاه واغلام أخيها لالتبس بهاء المؤنث (١) ..

* أما ما لا يوقع فى لبس قولك فى :

" غلام زيد " : " واغلام زيداه "

وفى " زيد " : " وازيداه "

* وما يوقع فتحه فى لبس نحو :

قولك : " واغلامهُوه ، واغلامكِيه "

وأصله " واغلامكِ " بكسر الكاف

" واغلامهُ " بضم الهاء

* فيجب قلب ألف الندبة بعد الكسرة ياء وبعد الضمة واوا .. لأنه لولا ذلك لحدث اللبس بين المندوب المضاف إلى ضمير المخاطبة والمندوب المضاف إلى ضمير

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ ، شرح المفصل ، ج ٢ ، ص ١٤ .

المخاطب وبين المندوب المضاف إلى ضمير الغائب

والمندوب المضاف إلى ضمير الغائبة ..

* ومما سبق أن ذكرناه كان لأمن هذا اللبس ..

وقد أشار ابن مالك الى ذلك بقوله (1) :

الشكلَ حتمًا أَولِهِ مُجانِسًا

إن يَكُنِ الفتحُ بِوَهْمٍ لابِسًا

٢ ـ ترك الشكل الذى فيه لبس واستعمال الذى لالبس فيه من الضم أو الكسر أو الاشمام فى حالة اسناد الفعل الثلاثى المعتل العين بعد بنائه للمجهول الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب

* وبيان ذلك هو :

* أن بعض الأفعال الثلاثية المعتلة الوسط بعد بنائها للمجهول وأسندت إلى ضمير متكلم أو مخاطب أوغائب

* إمّا أن يكون واويا ،أو يائيا

أ ـ الواوى الوسط :

* نحو : سَامَ

إذا أسند الى ضمير المتكلم وجب فيه :

كسر الفاء أو الاشمام فنقول :

سِمْتُ (بكسر السين)

ولايجوز أن نقل : سُمْتُ (بضم السين)

وذلك حتى لايلتبس بفعل الفاعل .

(1) شرح بن عقيل ، ج ٢ ، ص ٢٨٣ .

فإنه بالضم فقط

* نحـــو :

سُمْتَ العَبْدُ

ب ـ اليائي الوسط :

* نحـــو :

بَاعَ

وجب ضمه أو الاشمام

فنقول :

بُعْتُ ياعَبْدُ

ولايجوز فيه الكسر .. فلا يقول :

بِعْتَ (بالكسر)

وذلك حتى لايلتبس بفعل الفاعل ..

الذى يكون بالكسر فقط .

* نحـــو :

بِعْتُ الثوبَ

فلأمن اللبس فى ذلك وجب العدول عن الكسر إلى الضم أو إلى الاشمام .

وقد أشار ابن مالك فى الألفيه (١) : -

واكْسِرْ أو أشْمِمْ فَاثُلاثِيَّ أُعِلّ
عَيْنًا وَضَمّ جاكَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

وإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ
و ما لِبَاعَ قد يُرَى لنحو حَبّ

(١) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفيه ، ج ٢ ، ص ٥٠٥

الا أن أبا حيان اعترضه وقال " وهذا الذى ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابناولم يعتبروه بل جوزا الثلاثة وأن ألبس ولم يبالوا بالالباس كما لم يبالوا به حين قالوا :

مختار لاسم الفاعل واسم المفعول والفارق بينهما تقديرى لا لفظى " (١)

* لزوم الضم فى الأجوف والمنقوص بالواو وذلك للمناسبة ولئلا ينقلب ياء فيلتبس باليائى .

* نحو :

قال	يقول
و جاد	يجود
و دعا	يدعو
و علا	يعلو (٢)

* لزوم الكسر فى الأجوف والمنقوص بالياء للمناسبة ولئلا ينقلب ياءا فيلتبس باليائى . سواء كان غير مثال.

* نحو :

باع	يَبِيع
و رمى	يَرمِى

أم مثالا :

* نحو :

وفى	يفى (٣)

---

(١) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .
(٢) السابق نفسه ، ج ٢ ، ص ١٦٣ .
(٣) السابق نفسه .

* ولزموا الكسر فى المثال

* نحـــو :

وَسَـم يَسِـم

حتى لايلزم اثبات الواو فيه لارتفاع العلـــة

الموجبة للحذف وهى وقوعها بين ياء وكسرة فيلـزم واو

بعدها ضمه وهو مستثقل . (1)

* إذا التقى ساكنان وخيف من تحرك أحدهما بالكسـر

للالباس حرك بالفتح .

* نحـــو :

(أنـت) فـى خطـاب المذكـر

و (اضربـن ولا تضربـن) فـى خطابـه ، لأنه لـو

حـرّك بالكسـر لالتبس بخطاب المؤنث . (2)

* ويضم ثالث الفعل المراد بناؤه للمجهول المبدوء

بهمـزة وصل مع أولـه لئلا يلتبس بالأمر فـى

بعض أحوالـه .

* نحـــو :

استُخـرِج

و استُحلِـى (3)

* لزوم كسر ماقبل الآخر فى المضارع للأفعال التـى

تجاوز ماضيها ثلاثة أحرف .

* نحـــو :

أكـرم يُكـرم

انطلق ينطلِـق

---

(1) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٦٣.
(2) الاشتباه والنظائر، ج ١ ، ص ٢٧٤.
(3) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٦٤.

وذلك ما لم يكن أول ماضيه تاء مزيده وذلك

تَفَعْلَ ، وتَفَاعَلَ ، وتَفَعْلَلَ

فلا يغير ماقبل الآخر

* نحو :

تعلم ، ويتعلم ، وتجاهل ، ويتجاهل

وتدحرج ، و يتدحرج .

إذ لو كسر لالتبس أمر مخاطبها بمضارع

علم و جاهل ، ودحرج

اذ المغايرة حينئذ إنما هى بحركة التاء ..

(١)

وقد لايرفع اللبس لاحتمال الذهول عنها ..

٣ - ضم حرف المضارعة فى الرباعى دون غيره خيفة التباسه بزيادة الهمزة بالثلاثى .

* نحو :

ضرب يُضْرِب

و أرسل يُرْسِل

وذلك لأن الهمزة فى الرباعى تزول مع حرف المضارعة .. فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثى المزيد أم مضارع الرباعى ، ثم حمل بقية أبنية الرباعى على ماضيه الهمزة و قد خص الرباعى ، لأن الثلاثى أصل ، والرباعى بزيادة الهمزة فرع فيجعل للأصل الحركة الخفيفة ، وللفرع الحركة الثقيلة

---

(١) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٦٤،

وينظر :

المنصف ، ج ١ ، ص ٩٣ لابن جنى .

و ما زاد على الثلاثى محمول على الثلاثى.(١)

وخرج عن هذا الأصل :

(أهراق يهريق

واسطاع يسطيع)

* حيث ضم حرف المضارعة مع أنهما أكثر من أربعة أحرف وفى ذلك وجهان :

* __أحدهما :__

أن الهاء والسين زيدتا على غير قياس ، والمعنى على الفعل الرباعى فهما فى حكم العدم.

* __ثانيهما :__

أنهما جعلا عوضا عن حركة عين الكلمة فإنها نقلت إلى فائها ، وإذا كانا عوضا لم يعتد بهما حرفان مستقلان ، فلذلك لم يتغير حكم الرباعى، ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا إلى الخماس وتغيرت صيغة الرباعى من الضم وقطع الهمزة..

وإنما حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين إلى الفاء وإن كان نقل حركة العين إلى الفاء لا يقتضى عوضا لكون الرباعى لم تتغير صيغته بهما فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما عوضا عن نقل الحركتين لا عن الحركتين لأن الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما .(٢)

---

(١) ينظر : همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٦٤ .
(٢) الأشباه و النظائر ، ج ١ ، ص ٢٧٢ ، ص ٢٧٣ .

* يضم ثانى الفعل المراد بناؤه للمجهول المبدوء بتاء

مزيدة مع أوله سواء أكانت مطاوعه.

* نحو :

تُعُلِّم و تُبُوعِد وتُدُحرِج

أم غير مطاوعه.

* نحو :

تُكُبِّر و تُجُبِّر

لأنه لو بقى مفتوحا مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر

لالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بالتاء.

* نحو :

أنت تُعَلِّم زيداً العِلْمَ

مضارع علّم المضاعف (١) ..

* يرى بعض النحويين أن اختلاف حركتى الفاعل والمفعول

من أن الأول مرفوع والثانى منصوب لخوف اللبس بينهما لو

استويا فى الرفع والنصب (٢) ..

قال ابن يعيش " الرفع إنما هو للفرق بين الفاعل

والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل منهما فاعلا أو مفعولا (٣)

---

(١) حاشية الشيخ يس العليمى على التصريح ،ج ١،ص٢٩٣ ، همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٦٤ .

(٢) الأشباه والنظائر ،ج ١ ، ص ٢٧٠ وشرح المفصل ج١،ص ٧٣

(٣) شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٧٣ .

* في قوله تعالى :

﴿ وما يَسْتَوِي الأعمَى والبَصِيرُ ولا الظلماتُ ولا النور ﴾

فاطر ، آية ١٩

زِيدت (لا) الثانية لأمن اللبس (١) .

---

(١) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٢٩ .

* الإلباس بين اللغة والسياق :

كان العربى يتكلم بسليقته التى جبل عليها أو بلغته الفصيحة التى تلقاها فى بيئته العربية التى عاش واختلط بها .. ولذا فمن البد هى أنه لم يقصد ما أوردناه فى هذا البحث من خلال الأمثلة التى فيها لبس .. والدليل على ذلك أنه فى بعض الأحيان كان يتكلم بما فيه لبس وذلك نحو:

تصغيرهم عمرو و عمر على عُمَير

ونتوقع أن العربى كان يعمد إلى الالباس اعتمادا منه على فطنة القارىء أو السامع للغرض الرافع لهذا اللبس .

اذ وقد يقع الالباس فى كلام العربى ولايفع له ما يزيله اعتمادا منه على السياق ودلالة الكلام فى توضيح المعنى وإزالة اللبس .. ومن ذلك :

* قولهم :

مُختار و مُنقاد

فالكلمتان تترددان بين المفعول واسم الفاعل إذ المفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفا ..

ومن ذلك أيضا اسما الزمان والمكان من الثلاثى اذ يكون من الفعل الثلاثى على وزن (مَفْعَل) .

* نحـو :

مَطْلَع من طَلَع

و مَشْرَب من شَرَب

حيث يمكن أن يستفاد منه مكان الشرب أو زمانه والذى يحددالمعنى هو دلالة الكلام والسياق ..

ومن ذلك حذفهم للفاعل فى الجملة المبنية للمفعول (١) من نحو :

قولهم : قُتِلَ فلانٌ

فبنى الفعل للمجهول وحذف الفاعل .. ويمكن أن يكون الغرض من حذف الفاعل فى هذا المثال الخوف من الفاعل أو الخوف عليه أو الجهل به أو تحقيره بصون اللسان عن ذكره .. وكان هذا الابهام اعتمادا على فطنة القارئ وتقديره للأمر الذى أمامه وأغراض حذف الفاعل تتداخل وتتنافر.

ويمكن أن يكون منه الاقتصار على الفعل والفاعل فى الفعل المتعدى فيكون الغرض الاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليه ولايذكر المفعول ولا ينوى ذكره إذ المنوى كالثابت ولايسمى محذوفا لأن الفعل بهذا القصد ينزل منزلة مالا مفعول له .. ومنه قوله تعالى :

﴿قل هل يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ﴾

الزمر ، آية ٩

وقوله تعالى :

﴿ إذ قال إبراهيم رَبِّى الَّذِى يُحيِى ويُمِيت ﴾

البقرة ، آية ٢٥٨

---

(١) ينظر كتابنا : الجملة الفعلية بسيطة وموسعة (دراسة تطبيقية على شعر المتنبى ، جـ ١ ، ص ٢٦٠ – ص ٣٦٢ مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٦م.

إذ المعنى - والله سبحانه أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب . هل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم .. وربى الذى يفعل الاحياء والاماته .(1)

وبالله وحده التوفيق .!

إعداد

دكتور / زين كامل الخويسكى
كلية التربية - جامعة الاسكندرية

---

(1) ينظر : الأشباه والنظائر ، جـ 1 ، ص 185 للسيوطى بتصرف .